دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	السياسة الخارجية في الجمهورية الثانية
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	الشيمي، محمد عبدالعظيم
المجلد/العدد:	مج 12, ع 47
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2012
الشهر:	يوليو
الصفحات:	67 - 74
رقم MD:	343180
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	مصر، ثورة 25 يناير 2011، السياسة الخارجية، الخطاب السياسي، الأمن القومي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/343180

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

٦

السياسة الخارجية في الجمهورية الثانية

د. محمد عبد العظيم الشيمي

مدرس مساعد بكلية تجارة_ جامعة حلوان

ليس من قبيل المبالغة أو التضخيم في شأن الثورة المصرية، ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ أن توضع ضمن أو في مقارنة مع الثورات التاريخية الكبرى التي عرفها العالم ابتداء من الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر، مرورا بالثورة الإسلامية في إيران في أواخر سبعينيات القرن الماضى، حتى ثورات الربيع العربي. يستند هذا التوصيف للثورة المصرية أكثر مايستند إلى حجم مصر ووزنها القومي والإقليمي والعالمي، ويستند إلى تصور واقعي من العالم بأسره لمدى وسعة التأثير الذي سيحدثه في محيطها القريب والبعيد، وبالتالي توقع تحولات على السياسة الخارجية المصرية، ومن ثم نقوم بالتحليل للبناء النظري للسياسة الخارجية المصرية في عهد الجمهورية الثانية، وذلك من خلال:

أولا: المعيارية المستمدة من الدروس التاريخية للسياسات الخارجية بعد الثورة:

هناك إجماع حقيقي وموضوعي على مكانة الثورة المصرية بين الثورات الكبرى حتى وهي لم تكد تخوض فيما يواجهها، أو ينتظر أن يواجهها من تحديات السياسة الخارجية، إلا أنها قد شكلت تحديا للسياسات الخارجية لأكبر وأقوى دول العالم ابتداء من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وحلف الأطلنطي وبطبيعة الحال إسرائيل، التي لا تزال تتخبط سياستها الخارجية بشأن الثورة المصرية بين توقعات وتصورات شتى. أما تحديات السياسة الخارجية الثورية التي سيتوجب على ثورة مصر أن تواجهها، خاصة بعد أن ينجلي الوضع العام المحيط بها والظروف الداخلية، اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى أخلاقية، فإنها ستضيف أبعادا قصوى بالغة الأهمية إلى قيمة هذه الثورة وقيمة تأثيراتها على الوضع الإقليمي والدولى.

الأحرى بالذكر هنا أن من بين مبررات قيام الثورة المصرية مايتعلق أساسا بالسياسة الخارجية لمصر كما مارسها النظام القديم، وما كان لهذه السياسة من تأثيرات سلبية على وضع مصر ومكانتها الاقليمية والعالمية فضلا عن دورها القومي. وعلى هذا النحو، فمن الضروري في هذا المجال إلقاء نظرة سريعة على تحديات السياسة الخارجية التي واجهتها الثورات التاريخية الكبرى التي أشرنا اليها. فهذا أمر ضروري لتأكيد أهمية السياسة الخارجية وكيفية تحديها في تجاوز الثورات ومايعترضها من أخطار خارجية.

فالثورة الفرنسية عندما تفجرت في عام ١٩٨٩ كانت فرنسا في خضم تحديات خارجية بالغة الخطورة، متمثلة في عداء قوى عدة: بريطانيا وروسيا القيصرية والنمسا وبروسيا، بينما لم تكن الثورة الفرنسية تعول إلا على موقف تأييد وتعاطف من الولايات المتحدة الأمريكية الحديثة النشأة آنذاك، وما كان بإمكان البريطانيين أو الألمان أو الروس أن يتدخلوا لعرقلة الثورة الفرنسية من ناحية لخشية العدوى، ومن ناحية أخرى، لأن الثورة فاجأت أوروبا كلها بانفجارها الهائل فأربكت حسابات القريب والبعيد ، واستطاعت الثورة الفرنسية أن تجتاز أخطار السياسة الخارجية في سنواتها الأولى بالانشغال الكامل بشؤونها الداخلية.

أما الثورة البلشفية (ثورة أكتوبر الاشتراكية) في روسيا عام ١٩١٩ فكان التحدي الخارجي لها نابعا أصلا من كونها ثورة استهدفت أوروبا بأكملها، بل استهدفت تغيير العالم بحكم الأيديولوجية التي اعتنقتها وسارت على خطوها. وأقدمت روسيا بعد أيام من الثورة على نشر ماوجدته في خزائن النظام القديم القيصري من وثائق ومعاهدات سرية مع الدول الاستعمارية والرأسماليات الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا أنداك، وكانت تلك نقطة تحول للعالم الغربي الرأسمالي بأكمله، وتسببت في ثورات في بعض المواطن والأوطان. أما الثورة الصينية المسلحة فقد واجهت تحديات السياسية الخارجية قبل انتصارها وبعده متمثلة في العداء التام من جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، في حين بدت اليابان، الخارجية من الهزيمة في الحرب العالمية الثانية، مجرد تابع للولايات المتحدة.

وعندما تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ المصرية بادئة بحركة عسكرية فإنها كانت نابعة من اعتبارات " خارجية" بقدر ما كانت استجابة للمظالم الداخلية الاجتماعية. ولهذا كانت تحديات السياسة الخارجية سريعة داهمة فظهرت مشكلات من نوع العلاقة مع الدول العربية بشأن فلسطين، وظهرت مشكلات العلاقة مع الغرب والاحتلال البريطاني بشأن تسليح مصر لمواجهة إسرائيل، وتاريخ هذه الثورة معروف حتى امتداداته في ثورة الشباب المصري الأخيرة على الرغم من انقضاء نحو ستين عاماً بين الثورتين.

ثانيا: قفزة من مذهب المعيارية لنظرية تفسيرية

ونحاول هنا وضع تفسير نظري لتحديد المعايير المستمدة من الثورات السابقة في مرحلة التحول الديمقراطى بعد الثورات، من خلال النظريات التالية:

١- نظرية الدور لتفسير سلوك الدول بعد الثورات

وفقا لنظرية متغيرات دور الدولة في ظل التحولات الديمقراطية فإن الاهتمام هنا بدراسة سلوك الدول بوصفها " أدواراً سياسية"، تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدولي، وتوجهها صور متشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار. كما أن تشكيل الدور ناتج عن نسق من العوامل والمحددات الموجهة لهذه النخب، وعلى رأسها، العوامل التالية: (هوية هذه المجتمعات، والقيم السائدة لدى أفرادها، وخصائصها القومية من الأيديولوجيا والقدرات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودراسة بنيتها وتركيبها السوسيولوجي)، لأن

الدور هو بالأساس: " موقف واتجاه سياسي، ناتج عن منظار تتداخل فيه تشكيله جملة المحددات الأساسية: هوية المجتمع، ووضعه السياسي والاجتماعي، وبنيته والقيم السائدة فيه، ومدى استجابة الأفراد لهذه البنية في تدعيم الاستقرار السياسي للمجتمع والدولة".

لذلك تختلف أدوار الدول التي تمر بمراحل التحول في المسرح السياسي العالمي، وتتمايز عن بعضها بعضاً تبعا لمنظار كل واحدة منها للظواهر المختلفة لتغيير في الدور وفقا لمتغيرات التحول الديمقراطي، إذ يعتبر " منظار الدور " The Role Perspective? الموجه الأساسي لتشكيل مواقف الدول وأدوارها، وتحديد الاتجاهات التي تتبعها النخب السياسية المسؤولة عن صناعة القرار السياسي فيها، عبر وضع إطار عام محدد لهذا السلوك. كما أن " أداء الدور The Role Performance يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة وأهدافها الوطنية، في حدود ما توفره إمكاناتها والمحددات التي هي بحوزتها. كما يعتبر تشكيل " جوهر الدور " The Role Essence العامل المحدد لمدى قدرة النخب الجديدة بعد الثورة في الدولة على توظيف قدراتها لتشكيل الدور وبناء إطاره وهيكله، وتعبر عن مدى نجاحهم في إدراك دور دولتهم المتناسب مع تلك الإمكانات.

وقد درس المفكر السياسي George Mead مفهوم الدور، وأكد ارتباطه بالطابع السلوكي والوظيفي الذي يقوم به الأفراد لحل مشكلات مجتمعاتهم، كما درس المفكر السياسي Joseph Moreno مصطلح " لعب الدور" Role Playing وقام بإضافة العوامل النفسية والاجتماعية والإنسانية في دراسة الأدوار السياسية للدول. لذلك تكون " نظرية الدور " منظومة من المنظارات المتفاعلة، التي تعبر في التحميل الأخير عن السياسة الخارجية للدول في الساحة السياسية الدولية.

وتناط مهمة تشكيل الدور لتلك المرحلة في مواقف وسلوكيات سياسية إلى النخب، حيث تساعد جملة المحددات المتوافرة لدى هذه النخب في بناء الدور، بناءا على الصور المتشكلة في أذهان النخب المقررة لمواقف الدولة لتشكيل أدوار سياسية ترى هذه النخب أن دولتهم جديرة للقيام بها من جهة، ويرى الأخرون فيها " أدوارا ومواقف وطنية"، تعتبر النتيجة المنتظرة منها، وأن المكانة التي تحوز عليها تلك الدولة مستحقة عن جدارة، وناتجة عن مدى نجاح النخب في إدراك موقع دولتهم في المسرح السياسي العالمي.

كما تبرز أهمية تحديد قدرة الدولة على إدراك نتائج قيامها بدور ما أو جملة أدوار معينة في ظل مرحلة التحول الديمقراطي فيما بعد الثورات، بحسب قدرتها على " إدراك الدور " Congnitive Role وحساب نتائجه، والاستعداد للتعامل مع جميع الاحتمالات الناتجه عنه، ونتيجة للقيام بهذه الأدوار، يمكن رصد ثلاثة أشكال رئيسية من الأدوار:

أ- " تغير الدوب- " تطور الدور " Role Evolutilo ج- " الدور النزاعي " The Role Conflict، إضافة إلى ما استطاعت الدراسات الأكاديمية تمييزه من أشكال أخرى للأدوار السياسية للدول، ومنها:

- " الدور المفرط " : The Role Overload، حيث لا يقدم المقررون فرصة لبناء أدوار عقلانية تحافظ على المصالح المتبادلة مع الطرف الأخر، فيغلب على مواقف هذه الدولة الطابع الراديكالي والغلو المفرط، بما لا يتيح فرصة للتفاهم العقلاني والتعاون المتبادل.

- " غموض الدور " : The Role Ambiguity عندما لا يفهم الدور نتيجة غموض شكله العام وطبيعته، حتى يصعب على الدول والمحللين والمراقبين السياسيين تصنيفه كدور نزاعي معاد، أو دور طبيعي غير نزاعي.

- " تشوش الدور " : Role Confusion بأن يتحول غموض الدور إلى حالة متقدمة، تبعث على الارتباك والتشويش، وتزيد من احتمال الوقوع في الخطأ، سواء من هذه الدولة أو تجاهها.

ونتيجة لاستخدام هذه النظرية أصبح بالإمكان " توقع أدوار الدول" The Roles Expectation بناء على تحليل المعطيات والبيانات حول المحددات المتوافرة لديها، والتي تسمى " مصادر الدور Role reSourc- es وتشبه مهمة المحللين السياسيين في دراسة الدور، النشاط الذي تقوم به النخب السياسية في الدول، فيما يمكن تسميته ب "توصيف الدور The Role Perception مع اختلاف موقع كل واحد منهما، كما أن سعي النخب إلى " تصور أدوارها الوطنية The National Role Perception? يدل على سعيها لبلوغ المكانة التي تستحقها الدولة، عبر تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية والقومية.

٢- الاتجاهات البنائية لتفسير سلوك الدول بعد الثورات

وهناك نظرية تدعى " نظرية الدور البنيوية "، تجمع بين نظريتي الدور والنظرية البنيوية، وتركز على دراسة البناء الاجتماعي للدولة في ظل مرحلة التحول الديمقراطي، ودور القيم في تشكيل أدوار الدول ومواقفها، وإخضاع سلوك الدولة إلى إطار نظري يضمن موضوعية وعمق العملية البحثية.

فالنظرية البنائية برزت بنهاية الحرب الباردة أواخر عقد الثمانينات من القرن العشرين بسبب اخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سليماً. وكان Nicholas Onuf أول من استعمل مصطلح البنائية في كتابه: " عالم من صنعنا World of our making، حيث ركز على انتقاد أفكار وفرضيات المدرسة الواقعية.

إن القضية المحورية في عالم ما بعد الحرب الباردة هي كيفية إدراك المجموعات المختلفة لهوياتها ومن مصالحها، فقد أدخلت النظرية متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية كأحد عناصر التحليل الأساسية، فمشاكل الهوية والعرقيات زادت تفاقمها، وأدت بالكثير من الدول للانقسام مثلما حدث في البوسنة والهرسك عد تفكك الفيدرالية اليوغسلافية أو ما حدث في رواندا وبورندي بين قبيلتي الهوتو والتوتسي، كما أن العوامل الثقافية والحضارية أصبحت تلعب دورا متزايد الأهمية بحسب أراء العديد من المفكرين Samuel Huntington كذلك فإن البنائية تحاول من خلال افتراضاتها بناء نظرة أو تصور أكثر اجتماعية وأكثر إرادية؛ أي عكس المفاهيم المادية والحتمية للتصورات الواقعية البنيوية للتحولات الديمقراطية للدول.

ثالثا: تقديم وإدراكات جديدة (التغيير المؤسسي: " اتساق السياسات " " وتقاسم العبء "):

لمتابع لعمليات بمتابعة التحول الديمقراطي في مرحلة ما بعد الثورات لعده الدول مرت قريبا بتلك المرحلة يمكن أن نستخلص نتيجة واحدة نبني عليها طرحنا ألا وهى أن السبب الرئيسى في نجاح أغلب دول أوروبا الشرقية في موجتها الأولى، والتي بدأت في نهاية الثمانينات (بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المجر.. إلخ) في مقابل تعثر عدد من دول الموجة الثانية التي بدأت مع الألفية الثانية (صربيا، أوكرانيا، جورجيا.. إلخ) يرجع إلى القدرة على إصلاحات مؤسسية جذرية تنهى من جهة، هيمنة النظام القديم فكريا وإداريا، وتعمل من جهة أخرى، على توزيع السلطات حتى لو بشكل غير كامل أو مثالي، فقد استطاعت كل من بولندا والتشيك مثلا من خلال ما عرف بـ " مفاوضات المائدة المستديرة " التوافق على طريقة إدارة المرحلة الانتقالية بشكل يمنع سيطرة شخص أو مؤسسة بعينها عليها .والأهم من ذلك هو نجاحها في إجراء تغييرات واضحة في طريقة عمل مؤسساتها فيما عرف " بالاصلاح بالصدمة الكهربائية "، وهي بالتالي لم تسع إلى تسكين مشكلات هذه المؤسسات، بل بالأحرى سعت إلى إجراء عمليات جراحية بداخلها تهدف إلى إعادة هيكلتها فعليا، والاطمئنان على أن ترسيخ المنهج الجديد يسبق إحلال الوجوه القديمة، وبقدر ما بدت هذه الإصلاحات مؤلمة وحاسمة في الأمد القصير كانت مريحة ومثمرة في الأمد البعيد.

وهو عكس ما شهدناه فى كل من صربيا وأوكرانيا مثلا. فقد تم اغتيال رئيس الوزراء الصربى الجديد على يد قوات المؤسسة الأمنية العصية عن الهيكلة والإصلاح، بعد استبعادهم منها. وقد دفع هذا عدد من الباحثين في صربيا إلى توجيه نصيحة بحسن إدارة عمليات الإصلاح وليس فقط الحفاظ على جذريتها. أما في أوكرانيا، فقد شهدنا مفارقة كبرى تمثلت فى ميلاد نخبة جديدة تعمل بداخل مؤسسات تسير وفق نهج النظام القديم وغير قادرة على إصلاحها، بالطبع، لم يفض ذلك سوى إلى توجه العملية السياسية برمتها إلى السلطوية.

وللأسف تشهد المرحلة ما بعد الثورية في كل من أوكرانيا ومصر سمات متشابهة نخشى أن تتنهى بنا إلى نفس المصير. فرغم اختلاف النخبة التى تولت الحكم بعد الثورة في الدولتين لم تختلف النتائج كثيرا. على حافة الانهيار، وبالتالى يظهر جليا تأثير ذلك على وضع مؤسسات صنع وتنفيذ السياسة الخارجية ومعوقات إعادة هيكلتها.

وعلى جانب أخر، تفرض الفترة الحالية أهمية إعادة بناء الهوية وفقا لنماذج أخرى كالنموذج التركي، فنجد أن أحمد داود أوغلو وزير خارجيتها الحالي ومهندس النموذج التركي في الجيوسياسة المعاصرة في كتابه " العمق الاستراتيجي – موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية "، قد تطرق إلى موضوع إعادة الهوية الثقافية في تناوله لعمق التجربة التركية، وهي التجربة المطروحة على الساحة المصرية كنموذج لتحول وبناء مصر بعد ٢٥ يناير ٢٠١١. وذلك في إطار أن تتم إعادة بناء الهوية بوعي المكان والزمان في إطار التراكم التاريخي والحقائق الراهنة تعتبر أحد الشروط التي لا يمكن الاستغناء عنها من أجل الظهور على مسرح التاريخ، والمساهمة في التراكم البشري، كما أن الذهنية الاستراتيجية التي لا تستند إلى نية لإثبات وجودها لا يمكنها التخلص من السلبية التي تعيشها، ولذلك فإن المجتمعات التي

تمتلك الذهنية الاستراتيجية الثابتة، والتي تنتج مفاهيم وأدوات ومجالات جديدة حسب الظروف المتغيرة والمحيطة بهذه الذهنية، تستطيع أن تفرض ثقلها في موازين القوى الدولية. وبالمقابل فإن المجتمعات التي تنسلخ من الوعي بهويتها من خلال انكسار جذري (راديكالي) في ذهنيتها الاستراتيجية، ستجازف في قوة وجودها التاريخي، في حين أن المجتمعات التي تتعامل بذهنية جامدة ترفضها المجتمعات الأخرى، فإنها تنسلخ عن الوعي البشري المشترك ويتم رفضها."

رابعا: بناء خطاب جديد: عناصر ثابتة وأشكال متغيرة للسياسة الخارجية المصرية

مراجعة خطاب السياسة الخارجية لأية دولة فى العالم عملية دورية تتم بشكل منتظم كل خمس سنوات أو مع حلول موعد الانتخابات الرئاسية، وهو ما لم يكن يحدث، وبطبيعة الحال لم نشرع بعد فيه ويجب أن نؤسس لتلك المنهجية، وعندما تقع حوادث تاريخية كبرى تمثل نقاط تحول فارقة تعطى زخما لعملية المراجعة، ويضفي عليها طابع التلقائية، ويخرجها من القيود النمطية التقليدية على نحو ما حدث في أعقاب ثورة يوليو ١٩٥٢ من تبنى الرئيس عبد الناصر وقادة الثورة لشعارات الحرية والقضاء على الاستعمار وزعامة مصر لحركات التحرر فى الدول النامية، وتلك الرسالة الخارجية لم تكن موجودة في عهود سابقة، ثم جاءت حرب أكتوبر لتؤثر فى التوازن الدولى بإخراج السوفييت ليس فقط من مصر، بل من الشرق كطرف كان الاعتماد عليه بشكل أساسى، وهو ما يعنى أن حرب أكتوبر قد غيرت من منهجية العمل المصرى وارتبطت بها أولويات السياسة الخارجية المصرية بحيث أصبحت أكثر انفتاحا على العالم، مع رغبة حقيقية فى الوصول إلى حل تفاوضى بتحرك متنوع داخليا وخارجيا وقيادة ما يسمى عملية السلام وإعادة التوازن العربى من مسمى عدم الانحياز مع ميل من الشرق إلى الأوسط، وانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عامة.

وأخيرا جاءت ثورة ٢٥ يناير عقب سلسلة من الأحداث التاريخية الأخرى، وإن كانت تحوز السبق عليهم من حيث الأهمية، فقد خلق الشارع وضعا جديدا وأضحت الفرصة مواتية لخلق منظومة خارجية جديدة نتيجة الأحداث بصرف النظر عن ضرورة مراجعتها دوريا، فقد فرض الرأى العام نفسه كطرف مؤثر بعدما كان خارج المعادلة تماما، ومنحتنا الثورة فرصة لقيادة المنطقة فكريا بمزيد من الديمقراطية، والعدل الاجتماعى والمشاركة الشعبية فى اتخاذ القرار، فتميزت مصر بالريادة الفكرية خارجيا مند العهد الناصرى بفلسفة حركات التحرر، وأثناء الحقبة الساداتية بقيادة عملية السلام والانفتاح على باقى دول العالم، هذا من الناحية السياسية، ناهيك عن الشقين الثقافى والاجتماعى، وكلاهما لا يزال مستمرا، فبعد ثورة ٢٥ يناير والتى لايزال الطريق أمامها طويلا، أضحى العالم ينظر إلى مصر بعين الاعتبار كقيادة للمنطقة.

ولسوف تستمر الأحداث الداخلية فى بناء وصياغة تصورات السياسة الخارجية، كما كان سابقاً. وهو أمر تفرضه ضرورات المرحلة بطبائع الأمور، أما السياسة الخارجية فإنها فى الأغلب ستكون رد فعل للأحداث، لكن فى ذات الوقت يجب استثمار الفترة الزمنية الممتدة خلال المرحلة الانتقالية، بإنتهاء الانتخابات الرئاسية أو حتى خلال الأشهر الستة الأولى لولاية الرئيس المقبل فى بلورة تصور مستقبلى من قبل وزارة الخارجية المصرية وبالتعاون مع مؤسسات الدولة المرتبطة بالعمل الدولى عن طبيعة المجتمع الدولى بعد ٢٠ سنة

من حيث عناصر القوة التى مرت بتطور تاريخى من القوة العسكرية البحرية إلى الجوية ثم الإليكترونية، ما شكل المنظومة الدولية فى ظل تغير تعريف مفهوم السيادة بنظرياته الجديدة المطبقة من حيث حق حماية المواطن وتبادل المعلومات؟ ما شكل المنطقة إقليميا، ويهمنا فى هذا الصدد تحديد شكل المنطقة العربية، وكم عدد دولها وكيف ستقسم؟ ما تصورنا للتجمعات الإقليمية هل سيكون لدينا تجمع واحد أم أكثر؟ ولا يفترض الصحة المطلقة فى مثل تلك التصورات وهى بالأساس مسئولية العناصر الفنية بوزارة الخارجية والمخابرات والأمن القومى بتشكيل لجنة من الخبراء تضع رؤية بتحديد المناطق الجغرافية التي تدخل في نطاق اهتمامنا بشكل خاص ورصد مواطن الموارد الطبيعية، ورسم تصور لوضع الأمن المائي خلال السنوات العشر المقبلة، وكذلك الأمن الغذائى، بحيث أضع أمام صانع القرار المعلومات والبدائل التى يختار وفقا لها السياسة التي سوف تتبناها، وبالتالي تكون القاعدة المعلوماتية متوافرة أمامه، وتحدد له أهم المخاطر والتحديات فى إطار دراسة أو أكثر خلال العام الحالى يتم بناء عليها تحديد أولويات مصر بعد عدة سنوات من ٥ إلى ٢٠ سنة، من هنا تنبع أهمية بناء شبكة لتصورات كفرصة للإعداد والدراسة ليس المبادرات بحكم الظرف الداخلى الذى بفرض نفسه.

وكذلك، يجب ممارسة السياسة الخارجية بشكل أكثر شفافية بين المواطن والحاكم وألا تكون السياسة الخارجية مجرد رد فعل، وأن نحدد معنى الأمن القومي المصري ليس بالمفهوم النظري الذي ينصرف إلى الدفاع عن الحدود، لكن الساحة تغيرت الآن بالكامل وتعريف القوة والمخاطر والتحديات يختلف من سنة لأخرى، فالثوابت لدينا فى القيم وإن كانت هى الأخرى تتعرض للتغيير، ويجب النظر إليها بشكل عملى محدد فى ضوء تفاعلات ثورة ٢٥ يناير، علينا تبنى بعض المفاهيم القديمة وأخرى جديدة لضبط أنماط الحركة، مع إبراز مبدأ سيادة القانون والحريات كعنصر أساسى للمواقف السياسية، فضلا عن الشفافية طالما أننا نطمح لممارسة ديمقراطية سليمة، فهما صنوان لا انفصام بينهما عمادهما حرية تداول المعلومات.

ثم تأتى خطوة تحديد الأهداف والأولويات تبعا لمناطق العالم جغرافيا والتى أقسمها لدوائر ثلاث، الدائرة الأولى وتشمل دول الجوار الطبيعى " ليبيا والسودان وفلسطين "، دول الهوية وهى الدول العربية، ودول حوض النيل، حيث الموارد الطبيعية مع إدارة العلاقة معها بحساسية خاصة وتحديد أهدافنا بيقين أنها ذات عائد إيجابى للطرفين على المدى البعيد.

أما الدائرة الثانية فتدخل فى نطاقها دول الدائرة الأولى بالإضافة إلى الدول المحورية فى الوضع الدولى أو فى نطاق مصالحنا المباشرة كالدول الأوروبية، باقى دول القارة الإفريقية، الدول النووية الخمس، بجانب القوى الصاعدة كالبرازيل، الهند والصين ذات التأثير الجزئى فى مصالحنا وإن لم يكن يتجلى فى كل الأزمات، هذا فضلا عن الولايات المتحدة بطبيعة الحال وباقى دول مجلس الأمن الدولى لامتداد نفوذها بشكل يفوق المدى الطبيعى على الساحة الدولية.

وأخيرا نتحدث عن الدائرة الثالثة التى تشمل ما سبقها فى دائرتين، بالاضافة إلى باقى دول العالم وتحتاج إلى علاقة ذات شكل خاص فى ظل العولمة، وتشعب جميع العمليات التجارية مثلا، والخلاصة أنه لابد أن نعكف على دراسة: وضع تصور مستقبلي، تبني فلسفة جديدة في ضوء الثورة ،اعتماد سياسة خارجية ذات شفافية عالية ،تحديد الأهداف بوضوح تبعاً لأهمية الدول بالنسبة لنا وليس من

منطلق الاتفاق أو الاختلاف معها، بل مدى حساسيتها لنا لإدارة الاختلاف معها بنجاح، ووضع محصلة تلك الخطوات فى دراسة يطلع عليها من هم فى دوائر صنع القرار والمواطن الذي يملك حق محاسبتهم.

وهنا يجب الإشارة إلى أمرين فى غاية الأهمية: الأول يتمثل فى الفرصة القائمة بالدخول فى علاقات مع الدول الأخرى، وفى أذهاننا الأهداف المرجوة بوضوح وليس تبادل شكلى للزيارات فلابد أن ينتهى عهد التقاط الصور والمصافحة، الأمر الثاني، على أي وزير الخارجية المصري قادم ضرورة أن تكون لدية القدرة على وضع رؤية جديدة للسياسة الخارجية المصرية، فالروائي الفرنسي Marcel Proust قال " إن رحلة الاكتشاف الحقيقي لا تكون فى السعى إلى أراض جديدة، ولكن في رؤية بأعين جديدة"، وهو ما تحتاجه السياسة الخارجية المصرية في الوقت الحالي.